قانون المنافسة في تركيا وتاريخ هيئة المنافسة بدأ تطوير هذا المفهوم في السبعينيات وتم ترسيخه قانونيًا بإصدار قانون المنافسة رقم 4054 في عا م . تأسست هيئة المنافسة التركية في عام 1997، بعد ثلاث سنوات من إقرار القانون، وتواصل عملها حتى اليوم . وبعد عام 1997. وقد تم توضيح تاريخ ووظيفة المنافسة في تركيا من خلال الأنظمة والقرارات التي صدرت عبر هذه الفترات . مقدمة قانون المنافسة يُعتبر مهمًا في الاقتصادات الحديثة لضمان وحماية المنافسة، بهذه الطريقة، يُ مكن تحسين أداء الأسواق واستفادة المستهلكين من الفرص المُقدمة لهم في تركيا، كان هناك حاجة إلى إنشاء هيئة الرقابة المستقلة المعروفة باسم هيئة المنافسة . تم التعامل مع تاريخ قانون المنافسة والتنظيمات التنافسية في العالم وتركيا، الذي دخل حيز التنفيذ، مع مراعاة اقتصاد الفترة، أخيرًا، وتم فحص ما إذا كان تطور الهيئة التاريخي قد تطور بطريقة تمكنها من مواصلة أداء مهامها بشكل مناسب، السبب وراء اعتبار هذا الموضوع جديرًا بالبحث هو أنه، إلا أن هناك نقصًا في الأدبيات المتعلقة بنشأته وتاريخ هذا التكوين في تركيا . يبدو من غير الممكن أيضًا استيعاب وظيفة وأهمية هيئة المنافسة وقانون المنافسة دون معرفة سبب وعملية وتاريخ ظهورها. وتطورها، ودورها في العملية التي تمتد إلى يومنا هذا، من خلال شرح مفهوم المنافسة، وهدفها، استنادًا إلى أعمالها اليومية . البداية في تحديد إطار الموضوع يتعلق بمتى ظهر مفهوم المنافسة في العالم وما الذي يهدف إليه، في تناول الموضوع، ثم تم البحث عن الآثار الأولى لمفهوم المنافسة في تركيا وتطورها، إلا أن إسماعيل حقي كاراكيلي، في خطابه الذي ألقاه في فعالية قمة المنافسة التي نظمت بمناسبة وعرضه الذي أعد دراسة تاريخية مصغرة للحدث، يشير إلى أن هذا التطور يعود إلى ما قبل عملية التوافق مع الاتحاد الأوروبي، مما يقدم منظورًا مختلفًا للأعمال التي تسلط الضوء على تاريخ المن افسة في تركيا. تم تحديد عملية تشريع ق انون حماية المنافسة رقم 4054 كسؤال يقدم تطويرًا للبحث، ولم يُعثر على أي دراسة أكاديمية تتناول عملية كتابة هذا القانون، قدم المحامي غونينج غوركاياناك، حصلنا على خلاصة المناقشة من مصدر تم توجيه أسئلة البحث نحو هيكلة السؤال بشأن المؤسسة المقترحة التي سيتم تأسيسها بموجب القانون المذكور . تم وضع أسئلة البحث المتعلقة بتأسيس وافتتاح المؤسسة باستخدام مصادر تاريخية مثل أرشيف الصحف. وقد تم توضيح الموضوع من خلال الإشارة إلى القرارات القضائية كأمثلة، ويُعتبر توفّر الكثير من هذه القرارات عبر الإنترنت مفيدًا لاستدامة البحوث الأكاديمية. الجزء الأول: تاريخ قانون المنافسة بدأ مفهوم المنافسة وقانون المنافسة بموجب قانون شيرمان في الولايات المتحدة عام 1890، واستمر في التطور منذ الحرب العالمية الثانية مع التنظيما ت في أوروبا . في تركيا بدأت مفاهيم قانون المنافسة في السبعينيات من القرن الماضي من خلال مشاريع مختلفة تقدمت بها وزارة التجارة، وبعد فترة طويلة من التحضير والتشريعات غير المنشورة، دخل قانون حماية المنافسة رقم 4054 حيز التنفيذ في 13 ديسمبر 1994. أ(مفهوم المنافسة وتطورات قانون المنافسة في العالم اقتصاد السوق الحرة هو نوع من الأسواق حيث يتم تحديد الأسعار من قبل السوق نفسه بدون تدخل من الحكومة، عدم وجود ظروف تنافسية يمكن أن يعرقل تحقيق هذه الأهداف، ولكن قد تحدث في الأسواق بعض الاتفاقيات والقرارات وعمليات الاندماج والاستحواذ وحالات تصرف فردي للشركات التي يمكن أن تؤثر سلباً على المنافسة. يهدف قانون المنافسة إلى منع حدوث هذه الحالات وحماية المنافسة . ومازالت الجهود مستمرة لضمان وحماية المنافسة ولتحقيق ذلك، يتطلب التدخل الحكومي في السوق بالإضافة إلى العديد من التنظيمات والقوانين . وفقًا لنظرية "اليد الخفية" التي طرحها الاقتصادي الشهير آدم سميث، فقد بدأت مختلف التنظيمات في مجال المنافسة في العالم بعدما تبين عدم كفاءة نظرية "اليد الخفية" لآدم سميث . وقد بدأت أولى هذه التنظيمات في أمريكا الشمالية في عام 1890 بقانون "شيرمان"، وفي 21 مارس 1890، أشار السناتور شيرمان إلى الحاجة إلى تنظيم قانوني لمجال المنافسة في الولايات المتحدة قائلاً: بدأت التنظيمات في الولايات المتحدة الأمريكية في وقتٍ مبكر، بينما لم تبدأ في الاتحاد الأوروبي إلا بعد الحرب العالمية الثانية . حيث تضمن المادة 85 من هذه المعاهدة والمواد التالية أيضًا أحكامًا تتعلق بالمنافسة. وسوء استخدام الوضع السائد، وتم تنظيم مسألة الاندماج والاستحواذ في عام 1989 من خلال لائحة المفوضية . شهدت اقتصادات الدول نموًا سريعًا، وفتح الطريق أمام دمج القانون في الاقتصاد . وقد غير هذا الانتفاض الاقتصادي الجديد مفهوم المنافسة في الاقتصاد، حيث أصبح من الضروري الآن أن ننظر للمعايير الأدائية للمنتج أو الخدمة بالإضافة إلى سعره . أما فيما يتعلق بتركيا، لكن لم يتم التنظيم القانوني لها حتى فترة طويلة . وحتى عام 1982، وفي عام 1971، تم إعداد مشاريع قوانين غير مشرعة تتعلق بحماية المستهلك وتنظيم السوق من قبل وزارة التجارة، جاء فيها: تتخذ الدولة التدابير اللازمة لضمان وتعزيز سلامة وانتظام عمليات أسواق المال والائتمان والرأسمال والسلع والخدمات؛ ولإلغاء هذه التزامات، وذلك بهدف تنظيم التجارة الخارجية بما يخدم اقتصاد البلاد . وبموجب هذا التنظيم، تم مناقشة هذه الجهود أيضًا في الجمعية العامة لعام 1987، مع بداية

Summarized by © lakhasly.com

التسعينيات، بدأت العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي التي بدأت عام 1964 باتفاقية أنقرة، زادت سرعة عملية إعداد قانون المنافسة بهدف التوافق مع الاتحاد الأوروبي . تم تشكيل لجنة استعداد في عام 1992، نوركوت إينان، إيرو كاتيرتشي أوغلو، غامزي أشجوغلو أوز، والبروفيسور د. هورشيت غونيش، والمحامي محمد آكيف إرسين . إردال إينونو، دعمًا هامًا لهذا القانون. بينما دافع الدكتور آتش أكينجي عن النموذج الأمريكي . الفارق الرئيسي بين النظامين يكمن في أن المدرسة الأمريكية تعتمد على الحالات القضائية والتحليل الاقتصادي، وتكون أكثر تحديدًا في اختيار الملفات، وفي النهاية، تم إعداد نص "يحمل بشكل رئيسي الأصول الأوروبية والأمريكية بنفس القدر"، وكان الأساس الدستوري للنص مادة 167 التي تحظر الكارتيلات في الدستور، ولكن لم يتم الحصول على ردود فعل بناءة بسبب كون الموضوع أجنبيًا وفنيًا بالنسبة لتركيا في ذلك الوقت. في عام 1993، تم إرسال مسودة القانون إلى البرلمان وتم مناقشتها في العديد من اللجان البرلمانية خلال السنوات 1993–1994. وفي نهاية العملية، تم تمرير هذا النص وتحويله إلى قانون في 7 ديسمبر 1994، تم نشره في الجريدة الرسمية برقم 22140 في قسم التشريعات، ودخل حيز التنفيذ . أثنى البروفيسور الدكتور أيدن أيايدين، على هذا القانون في كلمة له، وأن هدفه هو تحقيق الحداثة وتوفير بيئة تنافسية حرة . وقد جلب ثلاثة ترتيبات أساسية فيما يتعلق بالمنافسة. حظر سوء استغلال الوضع السائد؛ الحصول على موافقة هيئة المنافسة في عمليات التركيب والاستحواذ التي تتجاوز حجمًا معينًا، أو بمعنى آخر، هدف هذا القانون هو منع الاتفاقيات والقرارات والتطبيقات التي تعيق أو تشوه أو تقيد المنافسة في أسواق السلع والخدمات، وتحقيق هذا من خلال إجراء التنظيمات والمراقبة اللازمة لحماية المنافسة. بالإضافة إلى نطاق القانون، تم تضمين مادة تعريفية للمصطلحات، وتم توقع إنشاء هيئة تسمى "هيئة المنافسة" بموجب المادة 20. على الرغم من أن نظام قوانين المنافسة في تركيا يظهر على الورق بشكل مشابه لنظام قوانين المنافسة في الاتحاد الأوروبي، إلا أن هناك حساسيات مختلفة تظهر في تطبيق قوانين المنافسة في تركيا. على سبيل المثال ، على الرغم من وجود تشريعات في الاتحاد الأوروبي وتركيا تحظر التسعير المدمر، إلا أن السلطات التركية استخدمت أدوات التسعير المدمرة بشكل أكبر دون تحليل اقتصادي أكبر، وبالتالي على الرغم من التشابه مع التشريعات في الاتحاد الأوروبي، ويشار إلى نفس الحالة في حالات التسعير المفرطة على الرغم من أن التطبيق المباشر للتسعير القائم على الأسعار يظهر ندرة في الاتحاد الأوروبي، بشكل عام، بالإضافة إلى ذلك، تم توقع إنشاء هيئة المنافسة وفقًا للمادة 20 من قانون حماية المنافسة رقم 4054 في عام 1994، ونتيجة لعدم الاستقرار السياسي، لم تتمكن الهيئة من البدء في أعمالها مباشرة. كانت اقتصاديات تركيا وأهداف الهيئة التي تم إنشاؤها في تلك الفترة دائمًا مرتبطة ببعضها البعض، 1 ـ هدف تأسيس هيئة المنافسة تم تأسيس الهيئة وفقًا للمادة 20 من قانون حماية المنافسة رقم 4054: وهي شخصية قانونية عامة ذات استقلال إداري ومالي، لضمان تشكيل وتطوير أسواق السلع والخدمات في بيئة تنافسية مفتوحة وصحية، وللمراقبة التنفيذية لقانون هذا القانون وتنفيذ المهام الموكلة إليها بموجب القانون . تم تحديد هدف تأسيس هيئة المنافسة بوضوح مع المادة 20 من هذا القانون بالإضافة إلى ذلك، يتم تحديد أهداف هيئة المنافسة بوضوح أيضًا في المادة الأولى من قانون حماية المنافسة رقم 4054، التي تهدف إلى منع الاتفاقيات والقرارات والتطبيقات التي تعيق أو تشوه أو تقيد المنافسة في أسواق السلع والخدمات، علاوة على ذلك، وتأثيرها على السوق . من خلال هذا القرار، تم تطبيق عقوبة مالية إدارية على هذا السلوك الذي يخالف المنافسة وبالتالي، 2 ـ هيئة المنافسة كسلطة إدارية مستقلة تعكس كلمات تشكيلة السلطة الإدارية المستقلة بالفعل خصائص هذه الهيئات يعكس مصطلح "مستقل" استقلالها عن السلطة التنفيذية ، "إداري" يعكس الشخصية القانونية العامة، و"سلطة" تشير إلى قراراتها التنظيمية . ووجود فترات خدمة طويلة . حيث يتم توليها من قطاعاتها ومن الغرامات الإدارية، وتُعد ميزانيتها في شكل ميزانية خاصة وتُراقب ميزانية الهيئة من قبل المحكمة العليا. يُعد "تقرير المراجعة المنتظمة سنويًا من قبل المحكمة العليا ويُعلن. يتم تنظيم آليات اتخاذ القرار عادةً على شكل مجلس، والهيئة المستقلة للسلطة الإدارية، يتألف رئاسة الهيئة من رئيس الهيئة، ونائب رئيس الهيئة، تتواجد داخل الهيئة خبراء لديهم الحق في فحص كل أنواع المستندات والوثائق سواء كانت للشركات أو للهيئة . من الناحية الهيكلية والوظيفية، وفقًا للمادة 22 من النص القانوني رقم 4054، تؤدي هيئة المنافسة وظيفتها كسلطة إدارية مستقلة في حماية المنافسة . من الناحية الوظيفية، يمكنها طلب معلومات من الشركات والمؤسسات العامة، وفي حالة وجود مؤشرات جدية على الانتهاك، 3 ـ نشاطات هيئة المنافسة بعد عام 1997 بدأت هيئة المنافسة أعمالها اعتبارًا من عام 1997 كمنظمة مسؤولة عن تطبيق قانون حماية المنافسة رقم 4054 الذي تم تحديده. في البداية، بينما قاوم أصحاب الأعمال بحجة أن السوق متنافس بالفعل بشكل كبير. فإن هيئة المنافسة ما زالت تستمر في تنفيذ تطبيقات قانون حماية المنافسة في الوقت الحالي. أ(رؤساء هيئة المنافسة الأولون وإسهاماتهم تم نشر قرار مجلس الوزراء المتعلق

Summarized by © lakhasly.com

بانتخاب وتعيين رؤساء وأعضاء هيئة المنافسة في الجريدة الرسمية، أعلنت هيئة المنافسة بتاريخ 5 نوفمبر 1997 تشكيل منظمتها وبدء أعمالها، تم تعيين البروفيسور الدكتور أيدن أيدن كرئيس مؤسس لهيئة المنافسة في مارس 1997. وفقًا للتعديل الذي أدخل على رئاسة المنظمة في القانون، "تتمثل فترة الخدمة لرئيس المجلس ونائبه وأعضائه في ست سنوات، ويمكن إعادة انتخاب العضو الذي انتهت فترة خدمته. " خلال فترة رئاسته التي استمرت لمدة عامين، تم إنشاء الأساسات القانونية للمنظمة من خلال التشريعات الأولية . مع القوانين الأولية، تم تعيين البروفيسور الدكتور تامر مفتوغلو لإكمال الفترة المتبقية بعد استقالة البروفيسور الدكتور أيدن أيدن. تمت استمرارية البروفيسور الدكتور تامر مفتوغلو في الرئاسة حتى عام 2003 وفقًا للمادة 8 من لائحة العمل والأسس التنظيمية لهيئة المنافسة . خلال هذه الفترة، وفي مقابلة مع صحيفة "هورييت، " أكد البروفيسور الدكتور تامر مفتوغل أنه رغم التقدم الكبير في انتشار ثقافة المنافسة، وفي هذا السياق، تم إعداد كتب ومجلات ونشرات إعلامية، وتسارعت الدورات التدريبية المحلية والدولية برئاسة البروفيسور الدكتور تامر مفتوغل. شغل منصب رئيس الهيئة بالتتالي كل من مصطفى بارلاك، وبيرو لقلة . خلال هذه الفترات، استمرت التطورات والتحسينات في تنظيمات المنافسة، واتخذت العديد من القرارات الهامة . ومن خلال الطلبات التي تم تقديمها والتفتيشات التي أجرتها، اتخذت هيئة المنافسة العديد من القرارات منذ تأسيسها في عام 1997، سواء كانت استجابة للطلبات أو كجزء من جهودها في تنظيم السوق . هذه القرارات أثرت بشكل كبير على اللاعبين في السوق وفي النهاية على المستهلكين . أصدرت الهيئة أول قرار لها في 20 نوفمبر 1997، تم تقديم الطلب المتعلق بالقرار من قبل جمعية حماية المستهلك في أنطاليا بعد توقف توزيع الخبز بسبب توقف أصحاب المخابز عن التوزيع نتيجة رفض طلبات زيادة الأسعار، مما أدى إلى انتهاك قانون حماية المنافسة . وبالتالي، في عام 1998، قامت الهيئة بإلغاء بنود اتفاقيات الامتياز التي تمنح حقوق حصرية في 19 منطقة، لقي تطبيق قانون حماية المنافسة رفضًا من)TEDAŞ(اتحاد شركات توزيع الكهرباء في تركيا قبل الأوساط التجارية، وعلى الرغم من اعتراض أصحاب الأعمال على الحاجة إلى توحيد الجهود داخل البلاد للتنافس مع الخارج، مع تقديم بعض التسهيلات لقطاعات الصناعة التي تمتلك أوضاعًا خاصة . كان هناك أصحاب أعمال يدّعون أن الدولة تنظّم بشكل كبير عملياته ا التجارية، أثرت قرارات هيئة المنافسة بشكل كبير على المستهلكين والشركات والسوق بشكل عام . فقد بذلت الهيئة جهوداً جادة لتمكين المستهلك من اختيار وشراء المنتجات التي يرغب فيها، تم منع الاندماجات والاستحواذات التي تهدف إلى إنشاء وضع سيطرة أو تعزيز وضع السيطرة، ونتيجة لضبط هذه العلاقة بين المستهلك والشركات، كان لها تأثير كبير على السوق . فبفضل مهمتها الرئيسية في ضمان التنافس بشكل آمن، تمكّنت الشركات من توفير أفضل منتجاتها بأفضل الأسعار للمستهلكين، نجحت هيئة المنافسة في تعزيز قوة السوق وأطرافها . ولكنها أصبحت أكثر وضوحًا وتحديدًا. بفضل المعرفة والخبرة الكافية فيما يتعلق بالقانون وظاهرة المنافسة، بدأت هيئة المنافسة في اتخاذ قرارات أكثر استقرارًا. منذ تأسيس هيئة المنافسة في عام 1997 وحتى نهاية عام 2015، تم إنهاء 312 ملفًا فقط في عام 2019، وهذا يظهر أن هيئة المنافسة ما زالت تنشط في جهودها لحماية المستهلكين وتعزيز الاقتصاد منذ السابق . في الوقت الحاضر، وقد اتخذت قرارات قد تصبح مثلاً يحتذى به بالإضافة إلى ذلك، ."Booking. com "في هذا الصدد أحد أبرز القرارات التي اتخذتها الهيئة وتتعلق بمواقع الإنترنت هو قرار أصدرت الهيئة قرارًا يقضي بأن نظام التشغيل "أندرويد" المطور من قبل "جوجل" يشكل منافسة غير عادلة في السوق، " أهداف الذي أصدرته الهيئة يوضح الهدف من تأسيسها، وتأثيرها على السوق. "Yaysat "الهيئة بوضوح ويوضح فلسفة تأسيسها. وقرار من خلال هذا القرار، مما أدى إلى زيادة التنافس بين الصحف ومنح القراء فرصة اختيار الصحيفة التي يفضلونها . فإن مصطلح "السلطة الإدارية المستقلة" نشأ جنباً إلى جنب مع مفهوم الخصخصة؛ حيث تُظهر كلمة "مستقلة" استقلالها عن السلطة التنفيذية، وكلمة "إدارية" الشخصية الاعتبارية العامة، يعد وجود الاستقلال المؤسسي للهيئات الإدارية مهمًا للغاية، وعدم وجود فرص لإعادة انتخابهم، بالإضافة إلى استقلاليتهم المؤسسية،

Summarized by © lakhasly.com